اقتصاد

مجلس الشعب يقر مشروع قانون البريد

| هناء غانم

أكد وزير التعليم العالي عاطف النداف أن المجلس الأعلى للتخطيط في مجلس الوزراء وافق على إضافة ٢ مليار ليرة على الاعتماد المرصود والبالغ ٢٠ مليار ليرة للعام ٢٠١٨ وإجراء مناقلة بين البنود بحسب نسب تنفيذ الأعمال لتلبية احتياجات الوزارة، مبيناً أن الوزارة باتت تمول مشاريعها من مواردها الذاتية المتزايدة وخاصة مشاريع ٢٠١٨ لتخفيف الضغط على موازنة الدولة. جاء ذلك خلال مناقشة الموازنة الاستثمارية للوزارة مع لجنة الموازنة في مجلس الشعب.

وكان مجلس الشعب قد أقر في جلسته أمس مشروع القانون الخاص بالبريد ووفقا للقانون فإن الفقرة ١ من المادة ٣٤ تنص على أن سرية البعائث البريدية المختلفة مصونة بالقانون ولا يجوز انتهاكها بأي شكل من الأشكال ولأي سبب كان.

وتضمنت الفقرة ٢ من المادة ذاتها أن «البعائث البريدية تعد منتهكة إذا تم الاطلاع قصدا وبأي وسيلة كانت على محتوى هذه البعائث أيا كان نوعها.. والإخبار عن محتوى أي بعيثة أودعت لدى أي من المشغلين.. وإعطاء معلومات أو صورة عن المستندات والأوراق المتصلة بالبعائث البريدية للغير الذي لا علاقة له بها»

وتشير المادة ٤١ إلى أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كل من يقوم بتقديم خدمات بريدية دون ترخيص مسبق وبغرامة تساوي أجور الترخيص لمدة سنتين.

في حين جاءت المادة ٤٣ على المعاقبة بالحبس من شهرين وحتى سنتين لكل عامل في البريد ينتهك سرية البعائث البريدية، وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألف ليرة سورية لكل من يفض قصدا رسالة غير مرسلة إليه. ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبالغرامة خمسين ألف ليرة سورية كل من يعرقل قصدا تقديم الخدمات البريدية أو قام بتأخير التسليم دون وجه حق.

محل يعرض قطعة على أنها صناعة إيطالية على حين هي صناعة جرمانا

٣٣٧ ألف ل.س سعر جاكيت في دمشق و«التموين» لـ«الوطن»: سنوجه دورياتنا إلى الأسواق

| صبا شدود

يبدو أن أسعار الألبسة الشتوية كفيلة بإزالة برد الشتاء لمن هو قادر على شرائها، وهم قلة على ما يبدو، إذ لاحظت «الوطن» خلال جولة على بعض «الماركات» أسعاراً خرافية للسترات الشتوية الرجالية والنسائية لامست ٣٣٧ ألف ليرة سورية في بعض الأحيان، وهي بضاعة أوروبية لا ندري كيف وصلت إلى واجهات بعض المحال وسط دمشق، بينما الأكثر استفزازاً تسعير بعض السترات من صناعة محلية بنحو ٧٨ ألف ليرة سورية.

وفي تفاصيل جولة «الوطن» لوحظ سعر جاكيت شتوي جوخ طويل بنحو ١٦٧ ألف ليرة سورية، ينافسه جاكيت آخر بالقماش والجوخ نفسه ولكن غير «موديل» بسعر يصل إلى ٣٣٧ ألف ليرة سورية، وذلك لدى بعض الماركات وسط دمشق.

وبالانتقال إلى أسواق الشعلان في محاولة لإيجاد أسعار أقرب إلى الواقع قياساً إلى دخل المواطن، ولكن عبثاً حاولنا، فالجولة بين «الماركات» الشعبية كشفت عن أسعار خرافية هي الأخرى، إذ وصل سعر القميص العادي فيها بقماش من شيفون ودانتيل إلى ٢٨ ألفاً بينما ناهز سعر جاكيت أبيض نفخ طويل حتى الركبة إلى ٨٠ ألفاً لكن إحدى الماركات لفتت الانتباه بما جاء على لسان أحد الباعة فيها عند سؤال «الوطن» لها لمَ سعر جاكيت مبطن ٧٧ ألفاً، ولدى السؤال عن مصدر القطعة يأتي الجواب: «إن البضاعة إيطالية»، بينما اللصاقة حملت عبارة «صنع في سورية»، وفي إحدى مناطق ريف دمشق (جرمانا). أسئلة كثيرة خرجت بها «الوطن» في أروقة الشعلان تعشش في الذهن حول من يملك القدرة على شراء أي من هذه الألبسة، تساؤلات واستفسارات أكدت عدم الجدوى من إكمال الجولة، ولمقاربة التفاصيل اتصلت «الوطن» مع معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب الذي أكد مخالفة هذه الأسعار وعدم منطقيتها ووعد بتحريك دوريات مباشرة إلى محال الألبسة للتدقيق في أسعار مبيعها ومنشأ البضاعة وتنظيم الضبوط وفق قانون التموين رقم ١٤ من دون أي استثناء أو تهاون مؤكداً ضرورة تواصل المواطنين عبر الشكاوى في حال وجود مثل حالات كهذه تستغل المواطن.

الحكومة حصّلت ٧٧ مليار ليرة من أصل ٢٨٦ ملياراً من المتعثرين

خميس: قسم من الموظفين في المصارف مستفيدون من الإقراض ويجب إبعادهم

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس انه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون إقراض وعلى ضرورة تغير سياسة الإقراض لتكون سياسة صحيحة تساهم بالبنية الاقتصادية، مبيناً أن «كل من ساهم بوضع سياسة إقراض فاشلة شريك مع من دمر الاقتصاد الوطني.. ولم نعد نريد أن نسمع أن هناك قروضاً متعثرة».

جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع لجنة القرار ٣٢٥ ومديري المصارف العامة وبحضور حاكم مصرف سورية المركزي إضافة لعدد من المعنيين في الشأن المصرفي، حدد بموجبه الأسس اللازمة لاستئناف عملية الإقراض بغرض الإنتاجين الزراعي والصناعي وفق ضوابط ومحددات تخدم العملية التنموية.

وبيّن خميس أهمية السياسة المالية والنقدية وسياسة الإقراض وتتبع عمل المصارف، موضحا أن الاجتماع سيكون دورياً ودائماً للاطلاع على آليات العمل وانجاز الملفات المتعلقة بالسياسة المالية وإبداء المقترحات الكفيلة بتحقيق نقلة في أداء المصارف خلال المرحلة المقبلة، لافتاً إلى أن المبالغ المحصلة من القروض المتعثرة حتى الآن مبشرة وتدل على قوة وتعافي الدولة السورية بمؤسساتها كافة وأن اللجنة مستمرة بعملها حتى استرداد جميع القروض المتعثرة، مشيراً إلى ضرورة إيجاد معالجات نوعية واستثنائية للمبالغ الكبيرة وفق الأنظمة والقوانين.

مؤكداً أن هذه اللجنة أعادت للمؤسسات المالية هيبتها رغم التهديدات والانتقادات التي وجهت لها وأن شرعيتها غير قانونية مؤكداً «أننا كحكومة مسؤولة سوف تستمر في عملها ولن تتوقف أبداً لأن هدفها تحصيل كل ليرة سورية داخل وخارج سورية ونحن بحاجة لكل عمل اقتصادي حقيقي يساهم في إعادة الإنتاج».

وركز خميس على ضرورة وضع رؤية واضحة لتسديد القروض التي منحت للشهيد قبل استشهاده لتخفيف العبء عن ذوي الشهداء والتأكيد على جمع بيانات خاصة بالقروض الممنوحة للشهداء من قبل المصارف العامة ووضع آلية لتقديم معالجة خاصة لها تخفف الأعباء الاقتصادية عن ذويهم.

رئيس الحكومة أكد أن قسماً من الموظفين في المصارف مستفيدون من الإقراض ويجب إبعادهم وتعيين موظفين جدد ذوي أمانة وكفاءة «وبالتأكيد لا نقصد المدراء العامين والموجودين معنا على طاولة الحوار».

بدوره بين أمين عام المجلس قيس خضر أن اللجنة وخلال عملها تبين لها وجود خلل واضح في المنظومة المصرفية، موضحاً أن «عملنا ليس بديلاً ولا منافساً لأحد من المصارف وعملنا لا يخضع لمقياس واحد لأنه لكل ملف حالة خاصة وبعضهم عليه إشارات استفهام والاهم التركيز على تفعيل العمل بين المصارف والقضاء والتأكيد على أن هناك خللاً في سياسة منح القروض وعلينا تغييرها بشكل كامل لا سيما أننا مقبلون على مرحلة مهمة من إعادة الإعمار».

وركز المجتمعون على عدد من القضايا المتعلقة بدور مجالس إدارات المصارف ودور القضاء والأنظمة والقوانين في عملية التحصيل وعمل النظام المصرفي بشكل كامل والعلاقة بين اللجان الفرعية في المصارف واللجنة المركزية وتم التأكيد على التكاملية و التشاركية بالعمل للوصول إلى نتائج مرضية في جميع الملفات وضرورة انجاز قانون المصارف الجديد نظراً لأهميته البالغة لعمل المصارف خلال المرحلة المقبلة داعين إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بتحصيل القروض المتعثرة وفق الآلية المتبعة التي استطاعت تحصيل أكثر من ٧٧ مليار ليرة حتى الآن لاسيما من كبار المقترضين، وتطوير آليات العمل وفق خصوصية كل حالة للوصول إلى تحصيل جميع المبالغ المتعثرة البالغة /٢٨٦/ مليار ليرة والاهم ما توصلت إليه المصارف العامة في ملف معالجة القروض المتعثرة ، وأهمية توحيد وتكامل الجهود بين المصارف العامة واللجان المتخصصة التي تعمل على ملف القروض المتعثرة ، ومساهمة الإقراض في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ووضع سياسة إقراض واضحة وحقيقية تسهم في عملية الإنتاج، والتأكيد على ضرورة وضع رؤية لمعالجة حالات القروض المتعثرة بشكل حقيقي والتي لا يستطيع أصحابها السداد بناء على معطيات اللجنة بعد دراسة كل حالة إضافة إلى المضي بمعالجة هذا الملف لتحصيل آخر ليرة من جميع هذه القروض كونها ملكاً للمواطنين

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنت رئيسة إدارة التفتيش القضائي سلوى كضيب أن ملفات المصارف مؤلمة لسلبياتها ومن اقترض وأساء للمال العام، ولا بد من محاسبته وإعادة المال لأصحابه والمال العام هو للدولة وليس للأفراد مشيرة إلى أن الاجتماع مهم لأنه قضائي حكومي مصرفي مؤكدة على ضرورة التكامل في العمل ضمن اللجنة وان القضاء هو سيادة للقانون والمصارف والحكومة هي رأس الهرم الاقتصادي ونسعى إلى تحسين الوضع الاقتصادي، وتسديد القروض يأتي ضمن هذه الأولوية وعلينا تصويب الحق لصاحب الحق، مشيرة إلى أنه في القانون هناك بعض الهفوات التي يستغلها المقترضون كشطارة وتحايل على القانون لكننا كقضاء وتفتيش قادرون على التصدي لهذا الانحراف لسيادة القانون لما فيه المصلحة العامة وضمن النصوص القانونية.

وأكدت أنه قد يكون هناك بعض الأساليب القانونية المعيقة للتنفيذ ولاسترداد القروض لكن لابد من التصدي لكل من يحاول استغلال النصوص القانونية بما هو أصل أو روح النص القانوني مثلاً تعرض بعض القضايا للطعن دون فائدة في تحصيل الدين العام وعندما نشرف نحن كسلطة قضائية على تحصيل المال العام فهو أمر واجب على القضاء ولا يعني الانحياز إلى طرف دون آخر لا ن هناك دائما مرجعية في القضاء هي من تصوب العمل.

من جانبه أكد حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام أن هناك قوانين وعلينا الالتزام بها والتغيير يتطلب تغييراً للقوانين حتى ولو كانت الغاية نبيلة، مؤكداً أن الحجز على الأموال ومنع السفر يجب أن يطبق في جميع القضايا المتعلقة بالقروض المتعثرة والمعيار واحد للجميع، منوهاً بأن المصارف وجدت لإعطاء القروض وفي حال كان هناك تقصير لابد من متابعة وتنفيذ الحجز على الأملاك لكن أن يكون هناك لجنة لا يوجد معايير واضحة لعملها وعملها أقرب للعمل المصرفي يدعونا للتساؤل حول ما هو موقعها من الإعراب؟ ولابد من أن توضع بشكل واضح لتكون مشاركة بالقرار.

➤ إدارة التفتيش لـ«الوطن»: ملفات المصارف «مؤلمة»

➤ درغام: الحجز على الأموال ومنع السفر يجب أن يطبقا في جميع قضايا القروض المتعثرة

هيئة الإشراف على التأمين: ٧٦٥ ألف مؤمن عليه صحياً في سورية منهم ٦٦٥ ألفاً في السورية للتأمين

| عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير عام هيئة الإشراف على التأمين عادل الخضر خلال ندوة الاثنين أنه تم تحليل ودراسة إحصاءات شركات إدارة نفقات التأمين الصحي خلال النصف الأول من العام الجاري مبيناً للوطن أن نتائج التحليل لهذه البيانات تظهر أن أداء معظم هذه الشركات كان أفضل من العام الماضي وخاصة لجهة ضبط العمل حيث أظهرت البيانات حالة أكثر دقة وصوابية في عمل هذه الشركات مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، كما أظهرت البيانات أن نسبة الخسائر أقل أيضاً لدى الشركات وكذلك سجلت معظم الشركات عدد مطالبات أقل من العام الماضي، وركز خضر في حديثه لـ«الوطن» أن هذه التحليلات قدمت مؤشرات تفيد بوضوح رؤية عمل شركات إدارة نفقات التأمين الصحي لكن المؤشرات الأكثر دقة هي التي يتم الحصول عليها بناء على تحليل إحصائيات وأرقام نهاية العام حيث تقدم مدلولات ومؤشرات أكثر وضوحاً ودقة وفي تفاصيل الإحصاءات التي تحدث عنها خضر خلال الندوة أشار إلى أن إجمالي عدد المطالبات لحالات الاحتيال وسوء الاستخدام ٤٠٦١ مطالبة ونسبتها إلى إجمالي عدد المطالبات ٠,١٧ بالمئة وبلغت قيمتها ١٦,٨٦ مليون ل.س ونسبتها إلى إجمالي مبالغ المطالبات ٠,٣١ بالمئة، بينما بلغ عدد المطالبات الموقوفة ١٤٩٩١٦ مطالبة ونسبتها إلى إجمالي عدد المطالبات ٦,٣٦ بالمئة، وبلغت قيمة المطالبات الموقوفة ٨٥٤ مليون ل.س ونسبتها إلى إجمالي قيمة المطالبات ١٥,٦ بالمئة.

وكان حسب البيانات نصف السنوية عن عام ٢٠١٧ إجمالي عدد المطالبات المرفوضة ٢٩٩,٨٢٤ مطالبة وبلغت نسبتها من إجمالي عدد المطالبات ١٣ بالمئة. بينما بلغ إجمالي عدد المؤمنين في التأمين الصحي في سورية (٧٦٥١١٤) مؤمن، يتوزعون على سبع شركات إدارة. وحول قطاعات المؤسسة العامة السورية للتأمين تحدث خضر أنه بلغ إجمالي عدد المؤمنين في جميع قطاعات المؤسسة العامة السورية للتأمين (٦٦٥٦٤٣) مؤمن، وبلغ إجمالي عدد المطالبات (٢,١٥) مليون مطالبة، قيمتها تزيد على (٤,٤٥) مليارات ل.س.

وأظهرت البيانات أن إجمالي مبالغ المطالبات بلغت ٥,٥ مليارات ليرة منها ٣,٨ مليارات ليرة خارج المشفى ونحو ١,٦ داخل المشفى.

بينما بلغ المعدل الوسطي للتكلفة للمؤمن الواحد ٧١٥٣ وإجمالي عدد المطالبات للقطاع الإداري ١,٨٩٨ مليوناً وعدد المؤمنين في القطاع الاقتصادي ٧١٢٥٧.

ACTION AGAINST HUNGER

أعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتوريد, تركيب, وفحص مضخات غاطسة, ولوحات تحكم وكابلات كهربائية بقياسات واستطاعات مختلفة, لصالح مديرية موارد المائية والآبار في محافظة الحسكة.

منظمة مكافحة الجوع *(AAH)*, منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافة الجوع *(AAH)*, للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضحة ادناه من الساعة 09:00 صباحا وحتى الساعة 03:00 عصراً, ابتداءً من 20 تشرين الثاني 2017 ولغاية 10 كانون الأول 2017. للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية, بناء. 2937, الشعلان, دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

للتواصل مع لجنة المناقصات في الحسكة:
العنوان: شارع علي ابن ابي طالب, رقم 22, أرضي, الحسكة, الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 0096352372149.
فاكس: 0096352372159.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	14 كانون الأول 2017، عند الساعة 03:00
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوما.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التاخير:	0.05 % من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING SUMBERSIBLE PUMPS, CONTROL PANELS, ELECTRIC CABLE DIFFERENT CAPACITIES, WELL PIPES AND ACCESSORIES FOR DIRECTORATE OF WATER REROURCES WATER WELLS IN AL HASSAKEH GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from November 20st till December 10th ,2017 to the following address:

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org or to:

Tender Committee contact in Al Hassakeh:
Address: Ali Ibn Ali Taleb St. number 22 G.F. Al Hassakeh City, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 52 372 149
Fax: +963 52 372 159
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	December 14th, 2017, at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.